

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٨٧

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد غونثاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد تشو تسونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هايكي
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/824)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1631533 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا

الوسطى (S/2016/824)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد عبد الرزاق لعسل، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام ونائب الممثل الدائم للمغرب.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/824، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): معروض على المجلس تقرير الأمين العام (S/2016/824) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أطلع المجلس بإيجاز على التطورات الرئيسية منذ صدور التقرير.

إننا في نهاية موسم الأمطار - وهي عادة فترة متقلبة - ما فتئت الجماعات المسلحة وغيرها من القوى الهدامة تستغلها للنهوض بمصالحها. وفي الأسبوع الماضي، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت توترات عندما قُتل أحد أعضاء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، الرئيس السابق لفريق الأمن الشخصي للرئيس المؤقت سامبا - بانزا، بالرصاص في حي PK-5 ذي الأغلبية المسلمة في منطقة بانغي الثالثة، وذلك على يد مسلح تردد أنه ينتسب إلى إحدى مجموعات الدفاع الذاتي في حي PK-5. وفي أعمال عنف انتقامية، قُتل ما مجموعه ١٢ شخصا وجرح ٢٠ آخرون على يد بعض العناصر الخارجة عن السيطرة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومجموعات الدفاع الذاتي وجناة مجهولين. ولا يزال ١٤ شخصا في عداد المفقودين، لكنهم ربما متوارون عن الأنظار.

وفي هذا السياق، اتخذت البعثة إجراءات حاسمة لمنع اندلاع أعمال عنف طائفي، بما في ذلك عن طريق تأمين محيط حي PK-5. وعملت أيضاً مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أعلى مستوى من أجل تنسيق الاستجابة. ودعا ممثلون عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وعن الطائفة المسلمة إلى الهدوء. وأمر الرئيس تواديرا بفتح تحقيق في عمليات القتل، بما في ذلك الأعمال الانتقامية. وقام الرئيس أيضاً - للمرة الأولى - بتفعيل آلية التنسيق المشتركة بين البعثة وقوات الأمن والدفاع الوطنية. وتم تسيير دوريات مشتركة وعدلت البعثة جهودها المتعلقة بالحماية للاستجابة مباشرة وبصورة أفضل لاحتياجات المدنيين ولتشجيع الحوار المجتمعي. وعاد الهدوء إلى بانغي إلى حد كبير منذ ذلك الحين، ولكن التوتر لا يزال محسوساً. فعلى سبيل المثال، أُلقيت جثة شاب مسلم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر على يد من تردد أنهم عناصر في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أمام معسكر تابع للبعثة. وتبذل الحكومة والبعثة وقادة المجتمع المدني جهداً لكسر دوامة العنف ووضع حد للإفلات من العقاب.

وتمشياً مع هدفها الاستراتيجي، دعمت البعثة جميع جهود الحكومة للتنوعية والتثقيف للمساعدة على إرساء الأسس للحوار. ويوم الأربعاء الماضي، اجتمعت البعثة مع ممثلي ائتلاف سيليكسا السابق في بريا وحثتهم على الانضمام إلى الاجتماع الأول للجنة. والواقع أن العديد من القادة وافقوا على المشاركة وأعادوا تأكيد التزامهم بتحقيق السلام الدائم، ولكنهم أشاروا إلى شواغلهم بخصوص التزام الحكومة بإيجاد حلول شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، يمكن رؤية جمعية ائتلاف سيليكسا السابق في بريا باعتبارها محاولة لتعزيز الموقف التفاوضي لبعض الجماعات المسلحة قبل الحوار.

إن استمرار الدعم الدولي لشعب أفريقيا الوسطى في مساعيهم الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ولا يمكن المغالاة في أهمية مؤتمر المانحين، الذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أزمات سابقة في أفريقيا الوسطى، كثيراً ما فشل المجتمع الدولي في مواصلة انخراطه في البلد على مر الزمن، وهو الأمر الذي قوض بشدة جهود تحقيق الاستقرار. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلم والاستقرار على عاتق أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يفني بوعده. وأود أن أذكر بأنه في معرض إظهار الأمم المتحدة لالتزامها بتحقيق السلام في البلد، وافق نائب الأمين العام على أن يرأس وفد المنظمة في بروكسل.

وتستفيد الأعمال التحضيرية لمؤتمر بروكسل من توحيد الجهود بين المجتمع الدولي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم تقييم احتياجات البلد خلال السنوات الخمس المقبلة بصورة مشتركة بمعرفة الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وفي سياق استكمال هذه الجهود، رحب بالتزام الرئيس تواديرا الشخصي بتعزيز التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي من خلال إطار

وفي مقاطعة تقع في الشمال الغربي، وفي قطاع كاغا - باندورو، نجم عن الاشتباكات الأخيرة بين ميليشيات أنتي - بالاكا وفصيل من ائتلاف سيليكسا السابق والهجمات الانتقامية ضد السكان المدنيين خسائر كبيرة في الأرواح، وأُجبر ٢٠٠ ٣ شخص على الفرار من ديارهم. وأُجبر أكثر من ١٦ هجوماً على جماعات المعونة في المنطقة في شهر أيلول/سبتمبر وحده العديد من المنظمات على نقل موظفيها مؤقتاً وتقليص أو تعليق عملياتها. وقد عززت البعثة عمليات نشر الأفراد النظاميين واستخدمت مساعيها الحميدة في هذه المناطق لحماية المدنيين والحد من التوترات.

وفي الوقت نفسه، في الشمال الشرقي من البلد، واصل بعض أفراد فصائل ائتلاف سيليكسا السابق التجمع في بلدة بريا لعقد جمعية، يرغب البعض في استخدامها لإعادة توحيد ائتلاف سيليكسا السابق. واتخذت البعثة، تماشياً مع ولايتها، موقفاً قوياً في تلك المنطقة. وتواصل البعثة إنفاذ المنطقة الخالية من الأسلحة والإعراب عن عزمها اعتقال أي مقاتل يُقبض عليه في المدينة وهو يحمل سلاحاً.

وفي تناقض صارخ مع هذه التطورات المثيرة للقلق، تواصل سلطات أفريقيا الوسطى إحراز تقدم في تنفيذ رؤية الرئيس تواديرا للبلد، بما في ذلك عن طريق التواصل مع الجماعات المسلحة لبدء حوار رسمي بشأن إطلاق البرنامج الوطني لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ويُتوقع أن يعقد الرئيس تواديرا الاجتماع الأول للجنة الرصد الاستشارية في بانغي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع أن يُشارك فيه ممثلو ١١ من أصل ١٤ جماعة مسلحة. ويشمل الراضون للحضور الجبهة الوطنية لنهضة أفريقيا الوسطى وهي من فصائل ائتلاف سيليكسا السابق؛ وحركة العودة والاستعادة وإعادة التأهيل؛ وفصيل من فصائل ميليشيات أنتي بالاكا، يعرف باسم موكوم.

فرصة جيدة بأن تتمكن من مساعدة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على إرساء الأسس لتحقيق سلام دائم في البلد الذي عانى طويلاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد لعسل.

السيد لعسل (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن اعتذار السفير هلال عن غيابه اليوم. وفي الواقع، قد كان حاضراً هنا في هذه القاعة في وقت سابق من هذا الصباح، ولكنه دعي للتكلم في اللجنة الرابعة. لذا، يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عنه.

أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم للتكلم في مجلس الأمن اليوم. ويسر المغرب ويشرفه دائماً أن يقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن باسم لجنة بناء السلام، بصفته رئيساً لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في اللجنة.

كما أود أن أرحب بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي أدلى بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأدعمها، ونشيد به على جهوده الدؤوبة الرامية إلى بناء السلام في ذلك البلد وعلى تعاون إدارة عمليات حفظ السلام مع لجنة بناء السلام.

يسرني تقديم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن آخر زيارة قام بها السيد هلال إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما بشأن مشاركته في الاجتماع التاسع لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وسُيُعمم التقرير عن بعثته على جميع الأعضاء في الوقت المناسب، في أعقاب الممارسة المعتادة.

المساءلة المتبادلة، والذي يسمّى أحياناً "الاتفاق"، والذي هو قيد الإعداد. وفي الاجتماع على المستوى الوزاري الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة، أعلن الرئيس تواديرا عن عزمه على وضع الصيغة النهائية لهذا الإطار للمساءلة المتبادلة قبل مؤتمر بروكسل.

ولذلك فمن المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على الزخم الإيجابي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا جدال في أن تقدماً هاماً قد تحقق حتى الآن، ولكن هناك حاجة ماسة لذلك. ويجب تعزيز مؤسسات البلد بروح الشمولية من أجل إحراز تقدم في المصالحة الوطنية. ويجب إجراء إصلاحات رئيسية في قطاعي الأمن والدفاع. وهناك حاجة لترسيخ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويجب إنهاء الإفلات من العقاب. ويجب تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. ويجب بسط سلطة الدولة في ظل سيادة القانون. وأخيراً، يجب تحسين الخدمات الأساسية للجميع.

وتبين الأحداث التي وقعت مؤخراً أن الحالة لا تزال هشة، وأن المفسدين لا يزالوا نشطين - أود أن أقول - على كلا الجانبين. ويجب على مؤسسات أفريقيا الوسطى بذل كل ما في وسعها لوقف الهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وهي أحد المجالات التي لم تشهد سوى تقدم ضئيل للغاية. ويجب على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي الوقوف بحزم إلى جانب مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى - أكثر من أي وقت مضى - من أجل معالجة هذه التحديات.

وينبغي القيام بكل ما يمكن عمله، لا سيما من قبل أعضاء المجلس، لحشد أكبر عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية، من أجل دعم البلد قبل مؤتمر بروكسل. وبهذه الجهود المتضافرة والمستمرة، هناك

سياسي ومالي قوي. وتتمثل المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم الحكومة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وحتى الآن، يعد البنك الدولي هو الشريك الرئيسي، حيث يعمل ما يقرب من نصف الميزانية المقدرة. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها التخطيط لهذه البرامج من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، من المهم الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه البرامج في الماضي. فنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن مسألة ضخمة ومعقدة سيكون لها أثر حاسم على تحقيق الاستقرار في البلد.

ولا تزال المشكلة الرئيسية تتمثل في التمويل، ولكن الجوانب الأخرى، مثل تحديد المستفيدين أو تحقيق الشمول في العملية برمتها، هي أيضا مهمة ويجب تناولها بعناية. ومن جانبها، تشجع الحكومة على مضاعفة جهودها ومواصلة الحوار الذي تقوم به بطريقة شاملة مع جميع الجماعات المسلحة. ونحن نرحب بحقيقة أن الحوار مع الجماعات المسلحة مقرر أن يستأنف في الأيام المقبلة، كما ذكر السيد لادسو في وقت سابق. ونغتني هذه الفرصة للإشادة بالتزام الحكومة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبنك الدولي في هذا الصدد، وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة جهودهم الرامية إلى الاستثمار في بناء الأساس لعملية ناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، يعد إصلاح القطاع الأمني أمرا حاسما في تحقيق الاستقرار في البلد، ولا سيما فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة. ووفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن

وبمناسبة زيارته الثانية إلى بانغي، دُعي السيد هلال للمشاركة في الاجتماع التاسع لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي شارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو. وكما ذكر في تقريره، حضر الاجتماع ٢٥ بلدا، وممثلو عدة منظمات. وأشار إلى وجود حشد إقليمي قوي أثناء هذا الاجتماع وينبغي تشجيعه والترحيب به.

وكانت القضايا الرئيسية التي أثّرت أثناء اجتماع بانغي على النحو التالي. كان المستوى الأول من المسائل هي المسائل السياسية؛ والمسائل الأمنية؛ ومسائل نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج؛ ومسائل إصلاح القطاع الأمني. وانطوى المستوى الثاني من المسائل على العدالة والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب. أما المستوى الثالث من المسائل فكان متصلا بالحالات الإنسانية واللاجئين والمشردين داخليا. وكان المستوى الرابع من المسائل متعلقا بالتعافي وبناء السلام. وبما أن التقرير قد تناول كل تلك المواضيع، سأقتصر على إبراز المسائل الرئيسية التي نوقشت أثناء اجتماع بانغي وفي مختلف عمليات تبادل الآراء للسيد هلال طوال زيارته. وعلى الرغم من عدم تناول هذه الإحاطة الإعلامية لمسائل أخرى مثل الأوضاع الاقتصادية أو الإنسانية، فإنها لا تزال ذات أهمية قصوى.

أعربت الحكومة عن التزامها القوي بنجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإصلاح القطاع الأمني، وبرامج المصالحة الوطنية بناء على توصيات منتدى بانغي. وصدرت مراسيم رئاسية بشأن تنسيق هذه البرامج الثلاثة من أجل دعم جهود الحكومة في هذا الصدد بطريقة منسقة. كما بذلت الحكومة جهودا في تنفيذ إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، أعرب المحاورون عن الحاجة إلى دعم

الخطوات الرئيسية المفضية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، مما يسمح ببدء عملية تعيين القضاة الوطنيين والدوليين.

وقد قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى شوطا طويلا منذ عودتها الأخيرة إلى الصراع. ومنذ عام ٢٠١٢، يتابع المجلس عن كثب تطور الحالة في البلد، وهو شهد الخطوات الإيجابية التي تحققت في الآونة الأخيرة بعد عودة النظام الدستوري. غير أن الطريق نحو الاستقرار لا تزال تعوقه تحديات عديدة، وما فتئ خطر الانتكاس مجددا، مع الأسف، قائما. وكما يتضح من كلام السيد لادسوس، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة. ولعل ذلك هو السبب الرئيسي الذي يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الحاسم في الأشهر المقبلة. ونحن ندرك أن العديد من الحالات حول العالم بحاجة إلى اهتمام المجلس بصورة عاجلة، وإنما خصوصية الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووضعها الجغرافي، وأثر الأزمة على المنطقة، والاستثمارات اللازمة المتواضعة نسبيا أمور ينبغي أن تجعل من جمهورية أفريقيا الوسطى أولوية للمجتمع الدولي.

فلجميع هذه الأسباب، من واجبنا الجماعي كفالة نجاح الخطوة التالية الهامة، وهي مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في بروكسل بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. أما الاستراتيجية الوطنية للإنعاش وتوطيد السلام، فضلا عن إطار المسألة المتبادلة مع المجتمع الدولي، فستحتاج إلى أن تكون موضع مشاطرة مسبقا بغية كفالة الإعداد الأمثل لمؤتمر المانحين. وفي الأسابيع المقبلة، سوف تعمل التشكيلة على تنظيم حدث مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بغية إطلاع أعضاء لجنة بناء السلام على خصائص المؤتمر والإسهام في إنجاحه. وقد حان الوقت لترجمة جهودنا إلى مساهمات ملموسة يمكنها أن تحسن حياة النساء والرجال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم كلامي بتوجيه الشكر إلى سلطات أفريقيا الوسطى على حسن ضيافتها ودعمها المتواصل لأنشطة

أمامها - بدعم من الشركاء الآخرين - المهمة الصعبة المتمثلة في دعم الحكومة في هذا المسعى الحاسم. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة الاتحاد الأوروبي، الذي استهل بعثة لتقديم التدريب والمشورة العسكرية بهدف تدريب كتيبتين من القوات المسلحة الوطنية بغية تشكيل جيش جمهوري ومحترف تحت سلطة الحكومة.

ونرحب أيضا بالتزام بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي أعلن عنه خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بتدريب كتيبة واحدة لكل بلد. وسيكون تنفيذ هذا الالتزام خطوة هامة نحو نجاح البرنامج، ويتعين التشجيع على زيادة الدعم الثنائي نظرا إلى الاحتياجات الهامة للبلد. واستنادا إلى مشروع سياسة الأمن الوطني، نلاحظ أن برنامج إصلاح القطاع الأمني بحاجة أيضا إلى إدراج تعزيز الشرطة والدرك، فضلا عن توضيح ولاية كل منهما، بهدف بسط سلطة الدولة على كامل أراضي البلد.

ثالثا، كما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2016/824) وخلال اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال المصالحة الوطنية تمثل مسألة تثير القلق، لا سيما بالنظر إلى أن استراتيجية المصالحة الوطنية لم تعتمد بعد. غير أن بعض المبادرات المحلية مشجعة، ولا سيما أنشطة المنبر الديني، الذي لا يزال يضطلع بدور حيوي في هذا المجال. وما برحت لجنة بناء السلام - بما لها من خبرة في هذا المجال - ملتزمة بدعم جميع أنواع المبادرات الرامية إلى معالجة التوترات الطائفية، وترحب بدعم الأمين العام للحكومة في هذا الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، هناك مسألة سيادة القانون. وعلى نحو ما ذكر في كثير من الأحيان، لا يمكن أن تنجح المصالحة الوطنية، بل ولا سيما أيضا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإصلاح القطاع الأمني إلى حد ما، بدون التصدي لمسألة الإفلات من العقاب. ويسرني أن أذكر أنه قد اتخذت بعض

وما فتئت أوروغواي تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الهشة في البلد، حيث هناك أكثر من ٢,٣ مليون شخص - أي نصف سكان البلد تقريبا - يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وتشير التقديرات أيضا إلى أن هناك أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة، وقرابة ٣٨٠.٠٠٠ من المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة بأن السلطات الوطنية، بدعم من المجتمع الإنساني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والشركاء الدوليين الآخرين، سوف تواصل بذل جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، تشكل زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية والاشتباكات التي تقع بين الجماعات المسلحة مصدرا للقلق. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الجريمة والتعديات الخطيرة على حقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة تمثل تهديدات للمدنيين. وفي هذا الصدد، تدين أوروغواي الحوادث التي اندلعت نتيجة مقتل أحد ضباط الجيش في بانغي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، يوم الثلاثاء المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى حتى الآن إلى مقتل ما لا يقل عن ١١ مدنيا. وبغية إنهاء انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة ملتزمة باختيار القضاة وتعيينهم من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة قبل نهاية العام، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على وضع حد للإفلات من العقاب.

وفي الختام، تسلط أوروغواي الضوء على جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التي، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تحرز تقدما بشأن استراتيجية وطنية لاستعادة السلام وإعادة بنائه، والتي يمكن استخدامها وثقتها الختامية كأداة لتعبئة الموارد خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في بروكسل بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

التشكيلة. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، أونانغا - أنيانغا، وفريقه على المساعدة التي قدمها وجميع الجهود التي بذلها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لعسل على الإحاطة الإعلامية التي قدمها باسم السفير هلال.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2016/824)، وعلى تقديمه المعلومات المستكملة عن آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر السيد لعسل على إحاطته الإعلامية عن تقرير رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

تدرك أوروغواي أن جمهورية أفريقيا الوسطى اتخذت خطوة حاسمة هذا العام تمثلت في تولي الرئيس المنتخب ديمقراطيا منصبه، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وإنشاء الجمعية الوطنية، من بين إنجازات هامة أخرى. ويجب الآن تعزيز هذه الانجازات عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الرئيس الجديد وحكومته على اتخاذ تدابير محددة وواضحة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، ترحب أوروغواي بمختلف الإصلاحات التي تنفذها الحكومة الحالية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الشركاء الدوليين. ويجري تنفيذ هذه الإصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وكذلك وفقا للبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات هائلة، لا سيما بشأن الحالتين الإنسانية والأمنية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وحتى المصالحة، بالمزيد من المشاكل.

وقد سبق لنا في الماضي أن أجرينا حوارا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحاولنا كفالة أن تعمل المجتمعات المحلية بعضها مع بعض. وبعد الانتخابات، وعندما انتهت المرحلة الانتقالية، كانت الحالة تسير بشكل جيد. ولكن للأسف، نحن ندرك أن الجهود التي بذلناها لتحقيق أهدافنا باتت في خطر الآن.

لذلك سأواصل دعم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمل التشكيلة القطرية المخصصة للجنة بناء السلام وجميع الذين شاركوا في آخر اجتماع لفريق الاتصال حتى تتمكن من العمل معا لكفالة نجاح بلدنا في إعادة إحلال السلام. حينما نتكلم عن مؤتمر بروكسل، فإن ما سنجنه هناك لن يرقى إلى المطلوب. سنظل نواجه مسألة الأمن وتلك المسألة المتعلقة بالكفاح حتى يتمتع كل مواطن في أفريقيا الوسطى بالأمان ويذهب إلى عمله في سلام. لقد أكد الرئيس ذلك في بياناته حتى في أعقاب الأحداث المؤسفة الأخيرة. وشدد على أنه ليس رئيس مجموعة معينة بل إنه رئيس لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن بوصفنا مواطني أفريقيا الوسطى يجب أن نشدد على تلك النقطة أنفسنا من أجل أن يفهم الناس أن الوقت قد حان لكي تتكاتف ونعمل يدا واحدة.

أشكر مجلس الأمن على النظر في هذا البند مرة أخرى وعلى عقد هذه الجلسة بشأن موضوع تقرير الأمين العام تقرير لكي نفهم أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): أود بصفة خاصة أن أشكر السيد لادسوس على عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/824)، الذي كان عرضا شاملا واسترعى انتباه جميع أعضاء مجلس الأمن لما تبقى من عمل يتعين القيام به في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت بالفعل والتي يتواصل بذلها من جانب الحكومة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمجتمع الدولي، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة للغاية. لهذا السبب، من المهم مواصلة إيلاء اهتمام خاص للحالة. نحن لا نتكلم عن الإجراءات المتخذة بين المجتمعات المحلية؛ فهذه اجراءات استنزافية في واقع الأمر. وإنني أفضل أن أسمع ذكر أسماء العصابات والأشخاص الذين يزدرون السلام في بلدنا من أجل كفالة عدم تحقيقنا للأهداف التي وضعناها.

ومن المهم كفالة تنفيذ القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجماعات المسلحة من غير الدول. فتلك الجماعات المسلحة هي التي تواصل زرع بذور الرعب في جميع أنحاء البلد، وحتى في بانغي. وعندما يُقتل شخص بدون تبرير، يكون رد الفعل سلبيا ويموت المزيد من الناس نتيجة لذلك. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، والتأكد من توفير جميع الموارد المادية واللوجستية اللازمة، على النحو المذكور في التقرير. وينبغي لهذا التقرير أن يدفعنا إلى بذل المزيد، وتحقيقا لذلك لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وإذا لم نهتم بما يجري، فيمكن لما يحدث الآن أن يستمر، وأن يتسبب تنفيذ برنامج